

مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.qii.media



خلاصات
التقرير السنوي
حال القدس 2025

قراءة في مسار الأحداث والمآلات



تحرير
هشام يعقوب

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدّولية



خلاصات

التقرير السنوي
حال القدس 2025

قراءة في مسار الأحداث والمآلات

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدولية
2026

الطبعة الأولى
2026 م - 1447 هـ
بيروت - لبنان

مؤسسة القدس الدولية
تلفـون 751725 1 961 +
تلفاكس 751726 1 961 +
بريد إلكتروني: info@alqudsmail.org
الموقع: www.qii.media

خلاصات
التقرير السنوي
حال القدس 2025
قراءة في مسار الأحداث والمآلات

تحرير: هشام يعقوب

المشاركون في إعداد التقرير
(وفق ترتيب الفصول)

علي إبراهيم

فضل عرابي

ربيع الدنَّان

بمشاركة مساعد باحث
عمر حمَّاد

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدوليّة
2026

المحتويات



المقدمة

جنبًا إلى جنب، سارت حرب الإبادة في قطاع غزة، مع حرب تصفية هوية القدس، وحرب التهجير والتدمير في الضفة الغربية، وحرب إسقاط حقِّ العودة للاجئين الفلسطينيين عبر إنهاء وجود وكالة «الأونروا»، وحرب التَّنكيل والتَّعذيب والتهديد بالإعدام ضدَّ الأسرى في سجون الاحتلال.

إذًا، إنَّها حرب صهيونية مسعورة مفتوحة على كلِّ ما له صلة بفلسطين، بشرًا، وحجرًا، ومقدسات، ورواية، وتاريخًا، وحاضرًا، ومستقبلًا. وضمن هذه الرؤية الشاملة يمكن النظر إلى حرب تصفية هوية القدس. تعدَّدت ميادين هذه الحرب، وكان المسجد الأقصى أبرزها؛ فقد تمكَّن المقتحمون المتطرفون من إدخال قربان حيوانيٍّ إليه لأوَّل مرة، وكانوا قاب قوسين أو أدنى من ذبحه، وشهدت ساحات المسجد أعلى رقم للمقتحمين المتطرفين منذ احتلاله عام 1967، وشهدت كذلك على استباحة متقدِّمة نفَّذ فيها المقتحمون جُلَّ طقوسهم اليهودية، وأحيوا مناسباتهم الاجتماعيَّة والوطنيَّة والسياسيَّة والدينيَّة، وكأنَّ المسجدَ الأقصى «معبدُهم» المزعوم الذي لا تفصلهم عن رؤيته قائمًا مكان المسجد الأقصى سوى تحقُّق آمالهم بانهيار المسجد الذي تزداد تصدُّعاته، أو تدميره، أو إحراقه، أو نسفه، وقد نشروا مواقف ومقاطع فيديو تؤكد أحلامهم الشيطانية التي يبدو أنَّها في طريقها إلى التجسُّد في الواقع، ما لم تبدِّدها قُوى الحقِّ الإسلامي بالمسجد.

وفي مقابل استباحة المتطرفين، قيَّد الاحتلال يد روَّاد المسجد، ومرابطيه، ودائرة الأوقاف الإسلامية المشرفة عليه. واستعان في ذلك بسياسة الإبعاد عن الأقصى التي شملت موظفي الأوقاف ومسؤوليها وكبار الشخصيات الإسلامية في القدس، إضافة إلى التنكيل والاعتقال واستهداف شعيرة الاعتكاف، ومنع الأوقاف الإسلامية من تنفيذ أعمال الصيانة والترميم. وأسهمت كلُّ هذه السياسات الجائرة في انخفاض حادٍّ في أعداد المصلين في الأقصى، وارتفاع قياسي في أعداد المقتحمين المتطرفين.

أما المسيحيون وكنائسهم ومقابرهم وأماكنهم فلم يكونوا بمنأى عن جرائم الاحتلال، وقد تجاوز عدد الاعتداءات عليهم المئة في النصف الأول من عام 2025، وشملت هذه الاعتداءات تدنيس المواقع المقدسة، والتخريب، والبصق، والإهانات، والتضييق،

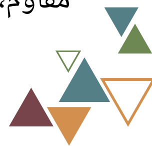


وشتى أصناف الاعتداءات في مواسم الأعياد المسيحية. وعلاوة على ذلك، لوَّحت سلطات الاحتلال بورقة الضرائب الخيالية التي تزعم أنَّها مستحقة على الكنائس من أجل ابتزازها، وإخضاعها لسياساتها بالكامل، وسرقة ممتلكاتها وعقاراتها.

ولم يَحِد الاحتلال عن هدفه المتمثل بتحويل حياة المقدسيين إلى جحيم؛ فقد أثقل كاهلهم بالقتل، والتنكيل، والاعتقالات، والإبعاد، وسياسات الإفقار وإغلاق محالِّهم التجاريَّة، وهدم بيوتهم، واقتحام أحيائهم، والاستيلاء على أراضيهم، وإقرار آلاف الوحدات الاستيطانية، وعشرات المخططات التهويدية التي من شأنها محاصرة وجودهم، ومنع تمددهم العمراني الطبيعي، وتهديدهم، وتنغيص حياتهم. وأدَّت هذه السياسات الجائرة إلى إغراق نحو 77% من الأسر المقدسية في مستنقع الفقر. ولم يكن استهداف وكالة «الأونروا» في القدس مجرد حرمانٍ للمقدسيين من خدمات تعليمية وصحية واجتماعية، بل رسالة سياسية تعني تنكُّرَ الاحتلال لكارثة اللجوء التي تسبب بها لشعب فلسطين، وسعيه إلى شطب حقِّه في العودة والحياة الكريمة. أمَّا قطاع التعليم فكان من أبرز ميادين الحرب المستعرة في القدس؛ فقد شهد عام 2025 تصعيدًا في وتيرة استهدافه لإخضاعه بالكامل لمنظومة الاحتلال، ويبدو أنَّ الاحتلال قطع شوطًا بعيدًا لتحقيق هذا الهدف، وليس هناك أوضح من معطيات التقرير لتأكيد ذلك؛ فقد سلطت الضوء على ارتفاع غير مسبوق في عدد الطلاب المقدسيين الذين انتقلوا إلى مدارس الاحتلال وخضعوا لنظام «البجروت».

وفي مقابل هذا العدوان الصهيوني الشامل، بذل الفلسطينيون جهودًا للتصدي له، والدفاع عن وجودهم وحقوقهم؛ فقد شهدت الضفة الغربية والقدس آلاف العمليات المتفاوتة في قوتها، وذلك حسب المصادر الإسرائيلية والفلسطينية، ولكنَّ المعطيات تشير إلى تراجع في عدد هذه العمليات مقارنة بالعام السابق.

ثمة عوامل وعقبات حالت دون تطور الفعل المقاوم في الضفة والقدس، ومنها: قيود الاحتلال وحواجزه وعقابه الجماعي الوحشي والتنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية. كل هذه العوامل فعلت فعلها المعرقل في جهود تطوير الفعل المقاوم، ولكنَّ المعطيات التي رصدها التقرير تؤكد أن جذوة المقاومة لم تنطفئ رغم كل إجراءات الاحتلال القاسية، وأنَّ هذا الجانب من الكفاح الفلسطيني مغبون بأحكام تعميميَّة شمولية غير دقيقة تصوِّر الضفة الغربية والقدس خاليتين من أي عمل مقاوم، وهذا لا يخدم القضية الفلسطينية، ويسهم في تكريس الإحباط والنظرة



التشاؤمية أكثر من تحقيق هدف استنفار أهل الضفة والقدس واستفزازهم لتكثيف نشاطهم المقاوم.

على صعيد المواقف وتفاعل الأطراف المختلفة مع التطورات والأحداث والاعتداءات الصهيونية في القدس، فإنَّ المعادلة كانت واضحة: من ترك غزة تباد لم يتحرك من أجل القدس والأقصى، ومن عجز عن إلزام الاحتلال بإدخال قارورة ماء واحدة للجوعى والعطشى في غزة، بقي عاجزًا عن كفِّ يد عتاة اليمين الصهيوني ومتطرفي الصهيونية الدينية عن القدس وأهلها ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، وهذه المعادلة لا تستثني أطرافًا محلية، أو إقليمية، أو دولية، أو رسمية، أو شعبية، مع ملاحظة أنَّ المسؤوليات تتفاوت بالنظر إلى الإمكانيات ومساحات التحرك الممكنة. وفي هذا السياق برزت مفارقة لافتة بين أنظمة عربية شاركت في تدريبات عسكرية مع الاحتلال، وعقدت اتفاقيات أمنية وعسكرية مع شركتَي «إلبيت سيستمز» و«ثيرد آي سيستمز» الإسرائيليتين، وبين جمهور عريض من أحرار العالم الذين لم تفتر هممهم، ولم تتوقف اعتصاماتهم ومظاهراتهم الحاشدة الأسبوعية رفضًا للإبادة الصهيونية، ودعمًا للشعب الفلسطيني، حتى أصبحوا حُجَّة على أمة العرب والمسلمين قبل غيرها؛ فقد قالوا لها ولكل العالم بلسان الأفعال إنَّ نصرة فلسطين التزام أخلاقي وإنساني، وإنَّها ممكنة لمن امتلك العزيمة والإرادة مهما اشتدَّت الظروف وغلَت الأثمان التي تهون أمام إبادة غزة، وتصفية هوية القدس وقضية فلسطين.

هشام يعقوب

محرِّر التقرير

ورئيس قسم الأبحاث والمعلومات
في مؤسسة القدس الدولية



خلاصات
التقرير السنوي
حال القدس 2025

يتناول التقرير أبرز الأحداث التي جرت في القدس خلال عام 2025 ويحاول استشراف المآلات والتطورات خلال عام 2026 مع تقديم التوصيات المناسبة للجهات المعنية.



الفصل الأول: تطوُّر مشروع التهويد

شهد عام 2025 عدوانًا كبيرًا على المسجد الأقصى المبارك، وفي ما يأتي أبرز ملامح هذا العدوان:

- اقتحم المسجد الأقصى في عام 2025 نحو 65364 مستوطنًا، في مقابل نحو 53605 مقتحمين في عام 2024، وتُشير معطيات دائرة الأوقاف الإسلامية إلى زيادة 11759 مقتحمًا في عام 2025، في مقارنة مع عام 2024، أي إن معطيات عام 2025 سجلت ارتفاعًا بنسبة 22%.
- بحسب معطيات منظمة «بيدينو» المتطرفة، وهي واحدة من أبرز «منظمات المعبد»، بلغ عدد مقتحمي الأقصى في عام 2025



نحو 76448 مستوطنًا، في مقابل نحو 58149 مستوطنًا اقتحموا الأقصى في عام 2024، بزيادة بلغت 18331 مستوطنًا، وهذا ما يعني أن عدد مقتحمي الأقصى بحسب المصادر الإسرائيلية ارتفع بنسبة 31% عن العام السابق.

- سخرت «منظمات المعبد» الأعياد اليهوديّة والمناسبات الإسرائيليّة، لتصعيد العدوان على المسجد الأقصى، وشهد عددٌ من أشهر عام 2025 اقتحاماتٍ حاشدة للأقصى بالتزامن مع الأعياد العبريّة، فقد اقتحم الأقصى في شهر نيسان/أبريل 2025 نحو 10090 مستوطنًا، من بينهم نحو 6768 مستوطنًا شاركوا في اقتحامات «الفصح» العبريّ. أما في شهر آب/أغسطس فقد اقتحم المسجد 3969 مستوطنًا في ذكرى «خراب المعبد»، من أصل 8633 مستوطنًا اقتحموا المسجد خلال ذلك الشهر. وشهد شهر تشرين الأول/أكتوبر أعلى عددٍ للمقتحمين، وقد بلغ نحو 10822 مستوطنًا، من بينهم نحو 468 مستوطنًا في عيد «العفران»، و7119 مستوطنًا شاركوا في اقتحامات عيد «العُرش».
- مضت أذرع الاحتلال قدمًا في تطبيق استراتيجيتها الرامية إلى «التأسيس المعنوي للمعبد»، من خلال تصعيد أداء الطقوس اليهوديّة العلنية في المناسبات والأعياد الدينيّة اليهوديّة، فقد أدَّى المستوطنون السجود الملحميَّ الكامل داخل المسجد، وحاولوا ذبح القرابين الحيوانيّة، وأدخلوا القرابين النباتية، ونفخوا بالبوق، وأدوا طقوس «بركات الكهنة»، وارتدوا الزي الكهنوتيّ الأبيض، وأضاؤوا الشموع، ولا تقف هذه الممارسات عند أداء الطقوس الدينيّة التوراتيّة فقط، بل تشمل كذلك ممارساتٍ استفزازيّة ينفذها المستوطنون في المناسبات «الوطنيّة» الإسرائيليّة، مثل رفع علم الاحتلال، وإنشاد «الهاتيكفاه» والغناء وغيرها.
- شهدت اقتحامات الأقصى خلال عام 2025 العديد من الاعتداءات المتصلة بالطقوس اليهوديّة، وأبرزها أداء الانبطاح الكامل «السجود الملحمي» على ثرى الأقصى فرديًا وجماعيًا، والنفخ في البوق «الشوفار»، وإشعال الشموع، وخاصة بالتزامن مع



عيد «الأنوار»، وإدخال القرابين النباتيّة «ثمار العُرش»، إضافةً إلى محاولة إدخال القرابين الحيوانيّة في غير مناسبة، واقتحام الأقصى باللباس الكهنوتيّ الأبيض، وغيرها الكثير من طقوس وتدنيس ممنهج.

- شهد «عيد الأسابيع/الشفوعوت» في 2025/6/2 تطورات خطيرة، أولها ما كشفت عنه مصادر مقدسية بأن بعض المستوطِنات اقتحمن صحن قبة الصخرة، ونثرن خبزًا مغمسًا بالخمر قرب قبة السلسلة، ثم سكبن الماء على أرجلهن في المكان، وذلك تنفيذًا لأحد طقوس عيد «الأسابيع»، بينما اقتحم مستوطنون آخرون ساحة مصلى قبة الصخرة من الجهة الشمالية وهم يحملون كيسًا يحتوي على كأس من الخمر، وخبزٍ رطب، وقطعة قماش عليها آثار دماء. وتمكن عددٌ من المستوطنين من الفرار باتجاه مصلى قبة الصخرة وبحوزتهم جزء من «قربان» مذبوح تقطر منه الدماء، إلا أن حراس الأقصى تمكنوا من منعهم، وأغلقوا باب المصلى قبل وصولهم.
- خلال عام 2025 شاركت شخصيات سياسيّة إسرائيليّة عديدة في اقتحام الأقصى، تصدرهم وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير (القوة اليهوديّة)، الذي اقتحم الأقصى 6 مرات خلال أشهر العام، ووزير شؤون النقب والجليل يتسحاق فاسرلاوف (القوة اليهوديّة)، ووزير التراث عميحاي إلياهو، إضافةً إلى عددٍ من أعضاء «الكنيست» وهم عميت هليفي (ليكود)، الذي اقتحم الأقصى 4 مرات، وأريئيل كيلنر (ليكود)، وتسيفي سوكوت (القوة اليهوديّة) الذي اقتحم المسجد 3 مرات، ويتسحاق كرويزر (القوة اليهودية)، وشارن هاسكل (ليكود)، وأوشر سيكليم (ليكود).
- شهد عام 2025 قفزة في عدد الاقتحامات السياسية مقارنة بعام 2024 الذي شهد 9 اقتحامات سياسيّة، في مقابل 20 اقتحامًا وثقها تقرير عام 2025، وهو ما يُشير إلى تضاعف هذه الاقتحامات بنسبة 120% مقارنة مع العام السابق.



- لم يقف الانخراط الرسمي الإسرائيلي في العدوان على الأقصى عند الاقتحامات وعقد المؤتمرات وإطلاق التصريحات فقط، فقد شهد عام 2025 تطوران بالغا الخطورة هما:
  - الأول: في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر 2025 قدمت عضو «الكنيست» ليمورسن هار ميلخ مشروع قانون لمنع إبعاد المقتحمين المستوطنين عن الأقصى، ويهدف مشروع القانون لتعديل المادة (4 – أ) من مرسوم شرطة الاحتلال لتقييد قدرة الشرطة على إصدار أوامر إبعاد بحق مقتحمين من دون محاكمة أو لائحة اتهام.
  - الثاني: في 2025/12/18 صادقت «الكنيست» في القراءة التمهيديّة على قانون «تحقيق الهوية اليهودية في المجال العام»، ويهدف هذا القانون إلى ضمان «حرية التعبير عن الهوية الدينيّة اليهوديّة»، وتجريم أي تدخل في الممارسات الدينية في الأماكن العامة، ومنح حماية قانونية كاملة للطقوس والشعائر الدينية اليهودية في الفضاء العام، وبحسب مصادر فلسطينية سيُوظَّف القانون لفرض واقع جديد في القدس والأقصى.
- عادت أعداد مقتحمي الأقصى من «السياح» إلى التصاعد مجددًا، ففي عام 2025، شارك في الاقتحامات نحو 70945 «سائحًا»، في مقابل نحو 40001 من «السيَّاح» في عام 2024، أي إن نسبة الارتفاع وصلت إلى نحو 77%، مقارنة مع العام السابق.
- مع دخول حرب الإبادة في غزة عامها الثاني، تابعت أذرع الاحتلال المتطرفة ربط عدوانها على المسجد الأقصى بحرب الإبادة على قطاع غزة، لتحقيق جملة من الأهداف، من بينها الاستفادة من حالة التجييش في مجتمع المستوطنين، إضافةً إلى إيصال رسالة إلى الفلسطينيين بأن عملية «طوفان الأقصى» لم تستطع الدفاع عن المسجد. وفي هذا السياق، شهدت أشهر الرصد جملةً من الاعتداءات، تنوعت ما بين تأبين قتلى الاحتلال خلال العدوان البري في غزة داخل الأقصى، وإحياء ذكراهم فيه، وارتداء بعض



المقتحمين الزيّ العسكري قبل التحاقهم بالخدمة العسكرية ضمن الوحدات المشاركة في حرب الإبادة، ومشاركة عوائل قتلى الاحتلال في تدنيس الأقصى في غير مناسبة.

- تُشكل المؤتمرات التي تعقدها «منظمات المعبد» أو تشارك فيها، واحدةً من محطات الحراك الرامي إلى إحداث تغييرات ضمن المستويات السياسية والأمنية والتشريعية، تُسهم في تغيير «الوضع القائم»، وتحقيق قفزاتٍ في العدوان على المسجد وأعداد مقتحميه، وفي هذا السياق عقدت منظمة «بيدينو» جلسة خاصة داخل «الكنيست» تحت عنوان «الحرية اليهودية في جبل المعبد»، في سياق السعي إلى تشريع أداء الطقوس اليهوديّة داخل الأقصى. وفي 2025/12/17 عقدت «منظمات المعبد» مؤتمرًا في القدس المحتلة لمناقشة الخطوات العملية لـ «تأسيس المعبد»، ونُظم المؤتمر بدعوة مباشرة من «معهد المعبد»، وحملت الجلسة الأولى عنوان «المعبد...كيف نصل إليه؟»، وناقشت جملة من المفاهيم الدينية والخطوات الميدانية المتعلقة ببناء «المعبد».
- منذ بداية شهر تموز/يوليو 2023، منعت سلطات الاحتلال دائرة الأوقاف من تنفيذ أي عمليات ترميم داخل المسجد الأقصى، وشهدت أشهر الرصد تطورًا خطيرًا، تمثل في تدخل المستوطنين في أعمال الصيانة البسيطة التي تنفذها لجنة إعمار الأقصى، فقد صوّر مستوطنون مقطع فيديو أظهر ترميم الأوقاف واحدةً من الأرضيات أمام باب القطّانين وأثاروا ذلك، فما كان من سلطة الآثار الإسرائيلية إلا أن أعلنت أن أعمال الترميم أُجريت بتنسيق كامل من طرف الأوقاف الإسلامية معها ومع شرطة الاحتلال، ويكشف هذا التطور خطورة لجوء الأوقاف الإسلامية إلى التنسيق مع أذرع الاحتلال وطلب الإذن منها لتنفيذ أعمال الترميم الضرورية في الأقصى.
- يستهدف الاحتلال موظفي دائرة الأوقاف، من حراس وموظفين ومسؤولين، إضافةً إلى خطباء المسجد، وتفرض عليهم قوات الاحتلال قيودًا مشددة، وتتدخل في أعمالهم، وتعتقلهم إلى جانب الاستدعاء المتكرر للتحقيق في مراكز الاحتلال الأمنية.



- شهد عام 2025 محاولات سلطات الاحتلال تكميم أفواه خطباء المسجد الأقصى، ومنعهم من ذكر الفظائع التي ترتكبها آلة الحرب الإسرائيلية في غزة، وتتركز هذه السياسة من خلال التضييق على الخطباء والوعّاظ، واعتقالهم من داخل الأقصى، وإصدار قرارات الإبعاد بحقهم، على أثر أي ذكرٍ لما يجري في القطاع من فظائع ومجازر وتجويع، وكانت أولى حالات الاعتقال التي رصدتها المصادر الفلسطينية للشيخ محمد سليم في 2025/4/11، على أثر دعائه لغزة وأهلها على منبر الأقصى، وفي 2025/7/25 اعتقلت قوات الاحتلال مفتي القدس الشيخ محمد حسين من داخل المسجد، إثر استنكاره في خطبة الجمعة سياسة التجويع التي ينتهجها الاحتلال بحق الفلسطينيين في القطاع، وعقب الاعتقال أصدرت سلطات الاحتلال قرار إبعاد بحق الشيخ لـ 8 أيام، وفي 2025/8/6 جددت سلطات الاحتلال قرار الإبعاد ستة أشهر أخرى، وتكرر اعتقال الخطباء والأئمة ففي 2025/8/1 اعتقلت قوات الاحتلال خطيب الأقصى وقاضي قضاة مدينة القدس الشيخ إياد العباسي، وفي 2025/9/19، اعتقلت خطيب الأقصى محمد سرندح.
- دأبت شرطة الاحتلال وعناصر قواته الخاصة على اقتحام الأقصى طوال شهر رمضان، وخاصة خلال أداء المصلين صلاتي العشاء والتراويح، وخلال صلاة الفجر. وبدأت قوات الاحتلال منع الاعتكاف في الأقصى منذ الأسبوع الأول من رمضان، ففي ليل 2025/3/6 وبعد انتهاء صلاة التراويح، أجبرت قوات الاحتلال المعتكفين على الخروج من داخل المصلى القبلي بالقوّة، بذرائع واهية.
- أغلقت سلطات الاحتلال أبواب الأقصى خلال عام 2025 مرات عديدة، أطولها إغلاق الأقصى ما بين 2025/6/13 و2025/6/24 بالتزامن مع عدوان الكيان الإسرائيلي على إيران، تحت ذرائع «تعليمات الجبهة الداخلية»، ومنعت دخول المصلين إليه، باستثناء حُرّاس المسجد وموظفي دائرة الأوقاف الإسلامية،



واقتصرت إقامة الصلوات عليهم، وتخلل هذه المدة فتح أبواب الأقصى جزئيًّا مع تحديد أعداد المصلين.

- أصدرت سلطات الاحتلال نحو 620 قرار إبعاد عن القدس والأقصى في عام 2025، وتمتدّ مُدد الإبعاد ما بين أيام معدودة، إلى ستة أشهر قابلة للتجديد. وشملت قرارات الإبعاد في هذا العام جميع الأسرى المحررين في صفقة «طوفان الأحرار» ممن عادوا إلى القدس، إضافةً إلى نحو 15 موظفًا في دائرة الأوقاف من بنيهم عددٌ من حراس الأقصى، إلى جانب صحافيين، وعددٍ من رموز الدفاع عن القدس والأقصى.
- من أبرز الشخصيات التي أصدرت سلطات الاحتلال بحقها قرارات إبعاد، خطباء الأقصى الشيخ محمد سرندح، والشيخ عكرمة صبري، ومفتي القدس الشيخ محمد حسين، ومحافظ القدس عدنان غيث، والناطق باسم لجنة أولياء أمور مدارس القدس رمضان طه، والمرابطتان المقدسيتان خديجة خويص وهنادي الحلواني، والناشط المقدسي محمد أبو الحمص، إلى جانب عشرات آخرين.
- رسخت أذرع الاحتلال الأمنية دورها واحدة من أهم أدوات فرض السيطرة على المسجد، وتحولت إلى رأس الحربة التي تستهدف المرابطين والمصلين، إلى جانب أنها الرديف الأهم للمستوطنين خلال اقتحامات المسجد الأقصى.
- وخلال عام 2025 رسخت أذرع الاحتلال الأمنية خلال عام 2025 عددًا من الأدوار بالغة الخطورة، وفرضت جملة من التغييرات أبرزها:
  - توفير المزيد من الحماية للمستوطنين في أثناء أداء طقوسهم اليهوديّة العلنية، وملاحقة كل من يعرقل أداء هذه الطقوس أو يمنعها من المسلمين.
  - تشديد القيود المختلفة أمام أبواب الأقصى، وفي أزقة البلدة القديمة، وفرض قوات الاحتلال نفسها المتحكمة بأبواب الأقصى.
  - تمديد أوقات الاقتحامات خلال الأعياد اليهوديّة، فقد شهد



شهر رمضان تمديد وقت الاقتحامات لنحو 20 دقيقة، وسمحت الشرطة للمقتحمين خلال اقتحامات «يوم القدس» بالبقاء في الأقصى 25 دقيقة إضافية.

- رفعت أذرع الاحتلال الأمنية أعداد فوج المقتحمين من 30 مستوطنًا بالمتوسط، إلى ما بين 120 و200 مستوطن خلال اقتحامات المسجد المركزية.
- قلّصت شرطة الاحتلال الفاصل الزمني بين فوج المقتحمين والفوج الذي يليه إلى أقل من 20 دقيقة، وفي بعض الاقتحامات تقلصت المدة إلى نحو 10 دقائق، وهذا ما سمح بوجود أكثر من فوجٍ واحد في الوقت نفسه داخل الأقصى.
- السماح بأداء الرقصات والغناء داخل الأقصى بإيعاز مباشر من الوزير المتطرف بن غفير في نهاية شهر حزيران/يونيو 2025.

- لم يقتصر دور إجراءات الاحتلال الأمنية على الإسهام في زيادة أعداد المقتحمين، بل تعدَّى ذلك إلى تقليل أعداد المصلين المسلمين، فقد نشر الصحفي المتطرف أرنون سيغال مقالًا في صحيفة ماكور ريشون اليمينية المتطرفة، ذكر فيه أنَّ أعداد المقتحمين تضاعفت 11 مرة خلال 17 عامًا، في مقابل تراجع أعداد المصلين المسلمين في أيام الجمعة إلى حدود النصف ما بين عامي 2012 و2025، وزعم سيغال أنَّ 2.2 مليون مصلٍ صلَّى في الأقصى أيام الجمعة في عام 2012، ولكن الرقم تراجع إلى 1.2 مليون مصلٍّ في أيام الجمعة من عام 2025.
- واصلت سلطات الاحتلال استهداف مصلَّى باب الرحمة إذ اقتحمته عناصر الاحتلال الأمنية في 2025/3/16، وقطعت 3 أسلاك، وصادرت مكبر صوت، وعطلت مكبرًا آخر. ولم تسلم مقبرة باب الرحمة الملاصقة للأقصى من اعتداءات المستوطنين، من خلال الاقتحام وأداء الطقوس العلنية، وتحطيم شواهد القبور.



- تابعت أذرع الاحتلال المختلفة تنفيذ الحفريات أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه، في عددٍ من المواضع وخاصة في ساحة حائط البراق، وفي منطقة القصور الأموية، وقرب بعض أسوار المسجد، إضافةً إلى افتتاح نفق «طريق الحجاج» بمشاركة أمريكية. وواصلت أذرعه تنفيذ المشاريع التهويديّة التي شملت استهداف البائكة الجنوبية في الأقصى، ورباط الكرد، وتحويل بناية سكنية فلسطينية إلى كنيس يهودي داخل البلدة القديمة، وانطلاق العمل في مشروع المصعد الكهربائي (مصعد كوتيل) في ساحة البراق المحتلّ.
- وثقت مصادر فلسطينية خلال النصف الأول من عام 2025، نحو 110 اعتداءات على المسيحيين والكنائس المسيحية في القدس المحتلة، ففي الربع الأول من العام، وثقت هذه المصادر 41 اعتداءً، من بينها إساءات لفظية وبصق ورشق بالحجارة واعتداءات جسدية، أكثر من نصفها جرى داخل البلدة القديمة، أما في الربع الثاني فقد تعرض المسيحيون لـ 69 اعتداء، من بينها تدنيس مواقع مقدسة وتخريب وبصق وإهانات، وسُجل 22 منها في البلدة القديمة.
- عاد إلى الواجهة خلال مدة الرصد فرض الاحتلال الضرائب على الكنائس المسيحيّة في القدس، ففي 2025/8/16 كشفت مصادر فلسطينية أن سلطات الاحتلال جمدت الحسابات البنكية للبطريركية الأرثوذكسية في القدس، وفرضت ضرائب باهظة على ممتلكاتها.
- ثبتت سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال المقدسيين ليكون واحدًا من أدوات إرهاب المجتمع المقدسي، والتضييق عليه، وتقييد حركته وقمع فعالياته، واعتقلت قوات الاحتلال في عام 2025 نحو 770 مقدسيًا، من بينهم نساء وأطفال وشيوخ، في مقابل 2079 حالة اعتقال في عام 2024.
- نفذت سلطات الاحتلال 238 عملية هدم في عام 2025، من بينها 102 من عمليات الهدم نفذها أصحاب المباني والمنشآت (هدم ذاتي) بضغطٍ من سلطات الاحتلال.



- درست «اللجنة اللوائيّة للتنظيم والبناء» التابعة لبلدية الاحتلال في القدس 66 مخططًا هيكليًا لأغراض التوسع الاستيطاني في مستوطنات المدينة المحتلة، وصادقت على 32 مخططًا، وقدمت للإيداع 34 مخططًا آخر، وتضمنت هذه المخططات بناء 7193 وحدة استيطانية على مساحة نحو 1657 دونمًا.
- بحسب معطيات بلدية الاحتلال في القدس، فقد سُجّل رقم قياسي جديد في عام 2025 بمنح تراخيص بناء لـ 8445 وحدة استيطانيّة، مقارنةً بنحو 7701 من الوحدات الاستيطانية في عام 2024، و7434 وحدة في عام 2023. وإضافةً إلى أعداد التراخيص هذه التي تمنحها البلدية، كشف التقرير عن نوعٍ آخر من التراخيص التي تمنحها بلدية الاحتلال، ضمن مشاريع ما يُطلق عليه «التجديد الحضري»، وتُشير هذه العبارة إلى إعادة تأهيل الأحياء القديمة أو المتدهورة داخل المدن، من خلال تجديد المباني القائمة، أو هدمها وبناء منشآت جديدة، وتطوير البنية التحتية، وتحسين الخدمات وغيرها، وقد منحت بلدية الاحتلال 4092 ترخيصًا تحت هذا البند في عام 2025، ويعد «التجديد الحضري» طريقة التفافية مضللة لتعزيز الاستيطان والاستيلاء على عقارات الفلسطينيين.
- سعى الاحتلال إلى إقرار مشاريع البنية التحتية الخاصة بالاستيطان، تحت ستار المنافع العامة، وتطوير مناطق المدينة المحتلة وما يتصل بخدمة وجود المستوطنين ورفاهية المستوطنات، إلى جانب شق شبكات الطرق التي تعزل المستوطنين عن الفلسطينيين، وتوفر تواصلًا آمنًا بين مستوطنات المدينة المحتلة، وتنوعت هذه المشاريع بين شق طرق استيطانية جديدة تربط مستوطنات المدينة المحتلة، وتخصيص ميزانيات ضخمة لتطوير شبكة طرق المستوطنين، إضافةً إلى افتتاح عددٍ من الحدائق العامة في عددٍ من المستوطنات الإسرائيلية في القدس المحتلة، وإقامة مراكز لمعالجة النفايات على أراضي الفلسطينيين، وأخيرًا إقرار إنشاء محطة توليد كهرباء على أراضي مطار القدس.



- تستغل سلطات الاحتلال أي مناسبة «وطنية» إسرائيليّة، وأي عيدٍ يهوديّ لفرض المزيد من التغييرات على هوية القدس المحتلة، واختلاق تاريخ يهودي دخيل، ومن أبرز هذه المناسبات يوم «توحيد القدس»، وهو الذكرى العبرية لاحتلال الشطر الشرقي لمدينة القدس. وفي 2025/5/26 بالتزامن مع هذه الذكرى، نظمت أذرع الاحتلال «مسيرة الأعلام» الاستيطانية السنوية، التي شارك فيها آلاف المستوطنين بحماية قوات الاحتلال. إضافةً إلى عددٍ من الفعاليات التهويديّة الكبرى، التي تتخذ من الثقافة والرياضة، والفنون والطعام وغيرها غطاءً لهذا التزييف المتعمّد، من بينها ماراثون تهويدي، وسباق للدرجات، وعددٌ من المهرجانات.
- بحسب مركز «هموكيد» الإسرائيلي، سحبت وزارة الداخلية في حكومة الاحتلال في عام 2024، الهويات الزرقاء لـ 60 فلسطينيًا من القدس المحتلة، من بينهم 33 امرأة، و3 أطفال، وأشار تقرير المنظمة إلى أن 52 فلسطينيًا ممن حُرموا من الإقامة الدائمة، كانوا خارج الأراضي المحتلة، وبحسب هذه المنظمة سحبت سلطات الاحتلال هويات 14929 فلسطينيًا من القدس المحتلة بين عامي 1967 و2024.
- كشفت معطيات عبرية أن الشطر الشرقي من القدس المحتلة يعاني نقصًا حادًا في الفصول الدراسية، يصل إلى نحو 1461 فصلًا دراسيًا، فيما تصل نسبة التسرب المدرسي بين الطلاب الفلسطينيين إلى نحو 4%. وبحسب معطيات رسمية من وزارة «المعارف» في حكومة الكيان ومحدَّثة حتى أيار/مايو 2025، ارتفع عدد الطلاب الفلسطينيين الملتحقين بالمنهاج الإسرائيلي «البجروت» خلال العام الدراسي 2024–2025 إلى نحو 22966 طالبًا، وهو ما شكل نحو 27% من مجموع الطلاب من الفئة العمرية ما بين 6 و17 عامًا.
- تلاحق سلطات الاحتلال المؤسسات الفلسطينية في القدس المحتلة، عبر قرارات الإغلاق، بذرائع مختلفة، في محاولة لإضعاف بنية المجتمع الفلسطيني في المدينة المحتلة، ومحاولة إزالة أي مقومات للصمود فيه، وشملت المضايقات رفض الاستئناف الذي



قدمه مركز معلومات وادي حلوة، ضد قرار هدم مقر المركز، واستهداف المكتبات في القدس المحتلة، وقمع العمل النقابي في المدينة المحتلة من خلال جملة من الانتهاكات، وصولًا إلى تكرار استهداف مقر «الأونروا» تطبيقًا لقرار حظرها.

- تابعت سلطات الاحتلال استهداف وكالة «الأونروا» في القدس المحتلة، في سياق إنهاء عملها بالكامل، والسيطرة على مقرها الرئيس في حي الشيخ جراح، وشهد عام 2025 ترجمة لمفاعيل قرار «الكنيست» في 2024/10/28، الذي حظر جميع أعمال الوكالة في القدس، وبدأت مفاعليه الظهور بوضوح مع نهاية شهر كانون الثاني/يناير 2025. وفي 2025/2/30 صادقت «الكنيست» نهائيًّا على مشروع قانون يقضي بقطع الكهرباء والمياه عن مكاتب الوكالة، على أن يدخل حيز التنفيذ مباشرة، وفي 2025/12/8 اقتحمت قوات الاحتلال مقر الوكالة، رافقتها طواقم بلدية الاحتلال وشرعت في تفتيش المكان ومصادرة هواتف حراس المقر، وأزالوا علم الأمم المتحدة، ورفعوا مكانه علم كيان الاحتلال.
- تسعى سلطات الاحتلال إلى إفقار المجتمع الفلسطيني في القدس المحتلة، وربطه بالكامل بمنظومات الاحتلال الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وفي سياق المعطيات المرتبطة بالواقع الاقتصادي للفلسطينيين في المدينة المحتلة، أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الإحصائي السنوي 2025 الذي يُقدّم صورة للواقع الاقتصادي والاجتماعي في المدينة المحتلة، وآثار سياسات الاحتلال التي تُعيق التنمية وتفرض قيودًا ممنهجة على الفلسطينيين في مختلف القطاعات، وبحسب معطيات الجهاز تعيش نحو 77% من الأسر المقدسية تحت خط الفقر، وذلك بناءً على معطيات رسمية تصدرها سلطات الاحتلال.
- انخفض حجم التمويل المخصص للمشاريع التنموية في القدس المحتلة بنسبة 30 % خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023، ومن المتوقع أن يشهد المزيد من التراجع في عام 2025، إثر استهداف المؤسسات الدولية، والقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال.





الفصل الثاني: تطورات المقاومة والمواجهة مع الاحتلال

استمرت عمليات المقاومة الفلسطينية في عام 2025 في الضفة الغربية والقدس، ولكنها تراجعت بنسبة 20% عن العام الماضي، إذ انخفضت من 6102 عملية في عام 2024 إلى 4087 عملية في عام 2025، وذلك حسب تقارير مركز معلومات فلسطين «معطى».

كشفت إحصائيات جهاز الأمن العام الإسرائيلي «الشاباك»، عن تنفيذ 4744 عملية مقاومة خلال عام 2025، منها 68 عملية نوعية، و4678 عملية شعبية.

يعزى تراجع عمليات المقاومة في عام 2025 إلى تشديد الإجراءات الأمنية الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية، بما في ذلك تكثيف الحواجز والبوابات الحديدية، والاعتقالات الجماعية التي استهدفت الكوادر المقاومة.

شكلت ظاهرة التشكيلات المسلحة التي بدأت تتبلور منذ عام 2021، عاملاً محوريًا في تعزيز وتيرة المشهد المقاوم في العام 2025، لا سيما في مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس والفارعة، بسبب عمليات التصدي لحملات الاحتلال الإسرائيلي واقتحاماته التي تستهدف كوادر المقاومة في هذه المخيمات، وتسعى إلى استنزاف التشكيلات المسلحة وإنهاكها، ومعاقبة البيئة الاجتماعية الحاضنة لها، وقد



- أسفرت مواجهة هذه الحملات عن العديد من عمليات تفجير العبوات الناسفة وإطلاق النار، وامتدت هذه المشهدية إلى المدن والريف من حول المخيمات.

- رغم التراجع الكمي الملحوظ في عمليات المقاومة النوعية، برزت العمليات الفردية، والموجّهة من الفصائل الفلسطينية أداة مقاومة فعالة، لما تحمله من عنصر مفاجأة وصعوبة التنبؤ بحدوثها، وإحباطها مسبقًا، وهذا ما مكنها من تحقيق تأثيرات مباشرة في المستوطنين وجنود الاحتلال رغم القيود الأمنية المشددة.

- استمرت سلطات الاحتلال في تطوير آلياتها القمعية لاستهداف بنية المقاومة وبيئتها الحاضنة، عبر سلسلة من الإجراءات العقابية والاستفزازية، فإلى جانب الممارسات التقليدية كالإعدامات الميدانية الموثقة، وهدم منازل منفذي العمليات، واعتقال ذويهم، وكثف الاحتلال حملاته العسكرية المركزة وطويلة الأمد ضد المخيمات التي تحولت إلى معاقل للمقاومة، وخاصة في شمال الضفة الغربية (جنين، طولكرم، نور شمس، الفارعة)، ورافقت هذه الحملات موجة اعتقالات واسعة شملت آلاف الفلسطينيين.

- استمر الاحتلال في احتجاز جثامين الشهداء، ضمن سياسات العقاب الجماعي، والضغط النفسي.

- شهدت القدس سلسلة من المواجهات اليومية مع الاحتلال، إضافة إلى 322 عملية مقاومة في عام 2025، منها 20 عملية نوعية، رغم التشديدات الأمنية الكبيرة، وهذا ما عزز مكانتها رمزًا للصمود والمقاومة الفلسطينية.

- برزت المواجهات الشعبية وسيلة مهمة لمواجهة الاحتلال، فقد وثق التقرير 2646 مواجهة خلال العام، وأسهمت هذه المواجهات في الحفاظ على روح المقاومة الجماعية وتعزيز التضامن الشعبي.



على الرغم من تشديد الاحتلال قبضته الأمنية بصورة غير مسبوقة، وتشديد العقوبات الجماعيّة والممارسات القمعيّة الممنهجة، أثبتت المقاومة الفلسطينية قدرة مستمرة على تنفيذ عمليات نوعية موجعة للاحتلال في مناطق مختلفة، إذ لم تقتصر هذه الضربات على مسرح التماس المباشر في الضفة الغربية، بل امتدّت لاختراق عمق الأراضي المحتلة عام 1948، كما تجلّى في عمليات «تل أبيب» وحيفا والخضيرة وبيسان والعفولة.

واصلت سلطات الاحتلال فرض سياسات عقابية صارمة وأدوات رقابية متنوعة لإيقاف عمليات المقاومة، ومن بين هذه الإجراءات، تنفيذ الإعدامات الميدانية بحق منفذي العمليات الفردية، ومعاقبة ذويهم وأسرهم بطرق متعددة، تشمل هدم منازلهم بالكامل، أو تدمير جدرانها الداخلية وصبّها بالأسمنت المسلح، وتلجأ سلطات الاحتلال إلى اعتقال أقارب المنفذين وأصدقائهم، إضافة إلى فرض تدابير عقابية على المناطق التي خرج منها المنفذون.

أعلنت السلطة الفلسطينية أنها أحبطت مخططات وصفتها بـ «الإرهابية» خلال حملة «حماية وطن» في مخيم جنين، مشيرة إلى قتل 3 مسلحين، واعتقال 247 شخصًا ممن وصفتهم بـ«الخارجين عن القانون»، وقد أصيب من هؤلاء المعتقلين 41 شخصًا. وزعمت أجهزة السلطة الأمنية أنها أبطلت مفعول 17 سيارة مفخخة، وسيطرت على 3 معامل لتصنيع العبوات الناسفة والمتفجرات، وسيطرت على 16 موقعًا يستخدمها المسلحون لتخزين الأسلحة والغذاء، وأعلنت إلقاء القبض على 8 أشخاص بتهمة تمويل «الخارجين عن القانون». وأفادت تقارير صحفية فلسطينية باستشهاد 23 فلسطينيًّا برصاص الأجهزة الأمنية الفلسطينية منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 حتى نهاية عام 2025، وقد اعتقلت هذه الأجهزة مئات الفلسطينيين.





الفصل الثالث: المواقف العربية والإسلامية والدولية

أوّلًا: المستوى الفلسطيني

الإطار العام

- تدخل القدس سنة 2026 في مرحلة مفصلية بعد "طوفان الأقصى"، وحرب الإبادة، مع تصعيد تهويدي غير مسبوق، مقابل عجز سياسي دولي وعربي وإسلامي عن ردع الاحتلال.

- برزت القدس عنوانًا مركزيًا للصراع، دينيًا وسياسيًا ووطنيًا، ومحركًا للفعل المقاوم والوعي الشعبي.

- على الرغم من تصاعد التعاطف الشعبي الدولي، فإن ميزان القوة بقي مختلًا، مع عجز المواقف السياسية عن ردع الاحتلال.

- يتسم المشهد بغياب إرادة دولية فاعلة، وضعف أدوات الضغط العربية والإسلامية والفلسطينية.

- هناك إجماع فلسطيني خطابي على مركزية القدس، مقابل تباين حاد في الأدوات والاستراتيجيات.



1. السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير

- التركيز على المسار السياسي والدبلوماسي والمرجعيات الدولية.
- إدانة الاقتحامات والاستيطان ورفض تغيير الوضع التاريخي والقانوني للأقصى.
- استمرار التنسيق الأمني في الضفة، وهذا ما عمّق فجوة الثقة مع الشارع الفلسطيني.
- عجز الدبلوماسية المتراكم عن وقف الاقتحامات أو حماية المقدسيين أو وقف التهويد والاستيطان فعليًا.
- تحذيرات رسمية من مشاريع الاستيطان (خصوصًا مشروع E1)، ومن تهويد المقدسات الإسلامية والمسيحية.
- تصاعد القلق على الوجود المسيحي في القدس.

2. الفصائل الفلسطينية

- إجماع فصائلي على خطورة ما يجري في القدس والأقصى.
- تعاملت الفصائل الفلسطينية مع القدس والأقصى على أنهما جوهر الصراع، وربطت شرعية المقاومة بالدفاع عنهما، ودعت إلى تصعيد المقاومة والرباط، مع انتقاد مسار السلطة الفلسطينية السياسي وعجزه.
- ربطت الاعتداءات بشرعية خيار المقاومة، وأكدت أن "طوفان الأقصى" دفاع عن القدس.
- الدعوة إلى الرباط، وشدّ الرحال، وتصعيد المواجهة الشاملة.
- ربط ما يجري في القدس بطبيعة المشروع الصهيوني.



- الدعوة إلى استراتيجية وطنية موحدة تجمع المقاومة والعمل السياسي.
- تصاعد الخطاب المقاوم مقابل غياب قيادة موحدة وفاعلة للفعل.

3. المستوى الشعبي الفلسطيني

- تراجع حضور الفعل الشعبي الفلسطيني لمواجهة اعتداءات الاحتلال على القدس والأقصى، وذلك تحت وطأة تشديد القيود وإجراءات القمع والعقاب والترهيب الصهيونية.
- تركز دور الفلسطينيين، وخاصة خارج فلسطين، في المجالات الإعلامية والثقافية والجماهيرية.
- انعقاد مؤتمر "العهد للقدس" الذي دعا إلى استنفار كل الجهود لمواجهة حرب الإبادة والتصفية، ورفض التطبيع، وإنقاذ المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

ثانيًا: على المستوى العربي والإسلامي

الإطار العام

- غلبة الخطاب الإنشائي (إدانة، وبيانات، وتأكيد الثوابت) من دون أدوات ضغط فعالة.
- استمرار مسارات التطبيع، وعقد صفقات واتفاقيات أمنية وعسكرية وتكنولوجية بين الإمارات وكيان الاحتلال.
- تراجع وزن القدس في سلّم أولويات الأنظمة، وهذا ما شجّع الاحتلال على التصعيد.



1. جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي

- التمسك اللفظي بعروبة القدس وشرقيتها عاصمة لفلسطين.
- دعم "الوصاية الهاشمية" وإدانة اقتحامات الأقصى.
- غياب إجراءات دبلوماسية وقانونية واقتصادية مؤثرة ضدّ الاحتلال.

2. الأردن

- تمسّك بالوصاية الهاشمية ورفض تغيير الوضع القائم.
- تحذير من تفجير صراع ديني إقليمي أو عالمي.
- استمرار الارتهان لالتزامات معاهدة السلام والاتفاقيات مع كيان الاحتلال.
- إدانة الاقتحامات والاستيطان ومشاريع الضمّ.

3. مصر

- إدانة الاقتحامات والاستيطان ورفض التهجير.
- تركيز على دور الوساطة واحتواء التصعيد.
- تأكيد الأزهر مركزية القدس والأقصى في العقيدة الإسلامية وأن تهويدهما خطّ أحمر.

4. دول الخليج

- أصدرت دول الخليج مواقف داعمة للقدس ورافضة لاقتحامات الأقصى، ودعمت "الوصاية الأردنية"، ولكن مواقفها كانت بلا تأثير كحال المنظومة العربية والإسلامية الرسمية.



واصلت الإمارات والبحرين علاقاتها التطبيعية مع الاحتلال على الرغم من حرب الإبادة في غزة وحرب التهويد والاستيطان والتصفية في القدس والضفة. وشهد عام 2025 مشاركة مع كيان الاحتلال في تدريبات عسكرية، وعقد اتفاقيات أمنية وعسكرية وتكنولوجية.

5. تركيا

رفعت تركيا خطابًا سياسيًّا حادًّا ضدّ التهويد والاستيطان، وأكدت أن الأقصى خطّ أحمر، لكنها بقيت في إطار الضغط الخطابي مع استمرار العلاقات الاقتصادية والأمنية.

6. المستوى الشعبي العربي والإسلامي

اتَّسم المستوى الشعبي العربي والإسلامي بضعف التفاعل مع القضية الفلسطينية، ولكنه لم يخلُ من مسيرات حاشدة شهدتها بعض الدول كاليمن والمغرب، وحملات مقاطعة ودعم لقطاع غزة والقدس، ونشاط علمائي وحقوقي وإعلامي، ومؤتمرات وملتقيات نظمتها مؤسسات شعبية، كمؤتمر "العهد للقدس".

ثالثًا: على المستوى الإسرائيلي

واصل الاحتلال مشروع تهويد القدس، وفرض "هوية يهودية موازية" داخل الأقصى، واستهداف الأحياء المركزية بالهدم والتهجير.

أكد نتنياهو وأركان حكومته ومسؤولون في بلدية الاحتلال أنهم يعملون من أجل شطب فكرة الدولة الفلسطينية.

تصدر وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير قائمة المسؤولين الإسرائيليين الذين اقتحموا الأقصى، وشهدت اقتحاماته تصريحات أكد فيها "سيادة" كيان الاحتلال على المسجد الأقصى، و"حق" اليهود في أداء طقوسهم داخل الأقصى.



- تعهد وزير المالية المتطرف سموتريتش بتوفير المال لبلدية الاحتلال في القدس لبناء "المعبد" المزعوم.
- استغل كيان الاحتلال دعم إدارة ترمب لتعزيز الضمّ الفعلي، وأسرلة التعليم، وتفكيك الأونروا.

رابعًا: على المستوى الدولي

- كررت الأمم المتحدة قرارات الإدانة ونشرت تقارير تصف ممارسات كيان الاحتلال بالاستيطان غير القانوني، والفصل العنصري وجرائم الحرب، واعتمدت قرارات في الجمعية العامة واليونسكو تؤكد بطلان الإجراءات الإسرائيلية في القدس.
- قدرة المنظومة الأممية على التنفيذ بقيت محدودة بفعل الفيتو الأمريكي، وهذا ما حوّل معظم المخرجات إلى خطاب إنساني من دون أدوات إنفاذ.
- أصدر الاتحاد الأوروبي بيانات رسمية تدين الاستيطان وعنف المستوطنين، وتؤكد عدم الاعتراف بسيادة الاحتلال على القدس، لكن تعاون الاتحاد مع كيان الاحتلال بقي مستمرًا، ولم يتخذ الاتحاد أي إجراءات مؤثرة لإلزام الاحتلال بوقف اعتداءاته. على المستوى الشعبي، شهد الاتحاد تحولاً ملحوظًا لمصلحة فلسطين؛ إذ استمرت المظاهرات والفعاليات الرافضة لعدوان الاحتلال، والمطالبة بالعدالة والحرية للشعب الفلسطيني.
- واصلت الولايات المتحدة دعمها السياسي والعسكري المفتوح لكيان الاحتلال، وشارك وزير خارجيتها وسفيرها في كيان الاحتلال في افتتاح أنفاق تهويدية في محيط المسجد الأقصى. ولوحظ خفوت نبرة الإدارة الأمريكية في انتقاد السياسات الإسرائيلية التهويدية في القدس.
- شهد المستوى الشعبي الدولي توسعًا كبيرًا في التضامن مع الشعب الفلسطيني، ومقاطعة الاحتلال وسحب الاستثمارات وحملات فرض العقوبات، وتنامي منصات عمل متخصصة، وقد قابلت بعض الحكومات حركة التضامن هذه بالقمع وتجريم BDS.



الاتجاهات والمآلات

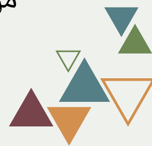
على مستوى مشروع تهويد القدس والمسجد الأقصى

- في ظل القفزة التي حققتها أذرع الاحتلال في إشراك المزيد من المستوطنين في اقتحام الأقصى، وتصاعد العدوان على المسجد في مختلف الأعياد اليهودية، وتعزيز حضور فكرة "المعبد" في الخطابين السياسي والشعبي، وسعي اليمين عامة والصهيونية الدينية على وجه الخصوص إلى تحقيق المزيد من "الإنجازات" على أرض الواقع، وخاصة في المسجد الأقصى، فإن أذرع الاحتلال التهويديّة ستسعى إلى رفع أعداد المستوطنين المُقتحمين للمسجد الأقصى في عام 2026، مستفيدةً من جملة المعطيات السابقة، وسيشهد المسجد تكثيف أداء الطقوس اليهوديّة العلنية فيه، وإدخال أدوات الطقوس وأوراق الصلاة ولفائف التوراة وغيرها.
- في ظل تكرار محاولات المستوطنين إدخال القرابين الحيوانية في عام 2025، وسعي «منظمات المعبد» إلى تنفيذ طقوس تقديم القرابين الحيوانية داخل الأقصى، سيشهد عام 2026 محاولات جديدة لإدخال القرابين الحيوانيّة، وخاصة بالتزامن مع عيد «الفصح» العبري، وسنشهد محاولات بطرق مختلفة، لإدخال قطع اللحم المأخوذة من القرابين المذبوحة خلال عيد «الشفوعوت».
- ستصعد «منظمات المعبد» مطالبها الرامية إلى فرض المزيد من التحكم بالمسجد الأقصى المبارك وأبوابه، ومنحها مزيدًا من الحرية في ساحات المسجد الأقصى، وخاصة قرب مصلى باب الرحمة. إضافةً إلى محاولة هذه المنظمات تحويل مطالباتها إلى حقائق على أرض الواقع.
- ستفرض قوات الاحتلال المزيد من التحكم بأبواب المسجد الأقصى، وستتشدد القيود على أوقات الصلاة وعدد المصلين، بناءً على ما استطاعت قوات الاحتلال تحقيقه أمام أبواب المسجد والبلدة القديمة، وهو ما



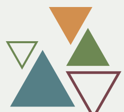
سينسحب على المناسبات الإسلامية على غرار شهر رمضان والعيدين، وفي سياق شهر رمضان سيستمرّ الاحتلال في تضييق مساحة الاعتكاف في المسجد، لتقتصر على بعض الأيام أو الساعات في العشر الأواخر، مصحوبة مع قيود ومنغِّصات أمنية.

- أمام ما حققته أذرع الاحتلال من تقليل أعداد المصلين إلى النصف خلال السنوات الماضية، وإشادة أذرع الاحتلال المتطرفة بهذه النتيجة، ستعمل أذرع الاحتلال على فرض المزيد من القيود في كل الأوقات، وفي يوم الجمعة خاصة، في محاولة لخفض أعداد المصلين، والمضي قدمًا في التعامل مع الأقصى على أنه مقدس مشترك، تمهيدًا لتقزيم الوجود الإسلامي فيه ثم إقصائه.
- ستسعى أذرع الاحتلال المتطرفة إلى استنساخ ما جرى في المسجد الإبراهيمي في الخليل، وتكراره في المسجد الأقصى، ابتداءً بتنفيذ التقسيم المكاني، وصولًا إلى تحويل إدارة المسجد إلى إحدى الجهات التابعة للاحتلال.
- سنشهد المزيد من استهداف دور دائرة الأوقاف الإسلامية، من خلال مطالب المنظمات المتطرفة لحكومة الاحتلال لتقليص حضور الأوقاف في القدس والأقصى، ومن خلال الأمر الواقع، واستهداف حراس الأقصى ومسؤولي الأوقاف، ومنع تنفيذ عمليات الترميم والصيانة والتطوير الخاصة بمرافق الخدمات والبنى والتحية والعمارة الخاصة بالأقصى، وغير ذلك من الإجراءات السياسية والميدانية.
- ستواصل أذرع الاحتلال الأمنية استخدام المزيد من الأدوات التقنية لمراقبة المصلين والمرابطين، ونصب المزيد من أدوات الرقابة هذه في محيط المسجد الأقصى، وخاصة الكاميرات المزودة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، واستخدام الطائرات المسيّرة الصغيرة لمراقبة المصلين في أيام الجمعة وخلال المناسبات الإسلامية.
- في إطار ما قامت به أذرع الاحتلال الأمنية من إجراءات متصلة بتقليص الأوقات بين أفواج مقتحمي الأقصى، ورفع أعداد الفوج الواحد، سيشهد عام 2026 تكرارًا لهذه السياسات، ورفعًا لحجم الحضور اليهودي داخل المسجد من خلال هذه الإجراءات الأمنية التي ستُلقي بظلالها على مجمل مشهد

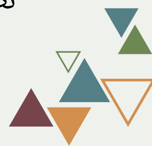


العدوان على الأقصى، خاصة مع التغييرات الجديدة في قيادة الشرطة في القدس المحتلة، وتوجه وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير إلى تحقيق مطالبات «منظمات المعبد».

- ستسعى المنظمات المتطرفة بالتعاون مع المستوى السياسي في حكومة الاحتلال إلى تعيين مزيدٍ من المسؤولين الإسرائيليين المتطرفين في مواقع أمنيّة تؤثر مباشرة في المسجد الأقصى، وفتح المجال أمام المستوطنين لتحقيق قفزات في أعداد المقتحمين أو طبيعة وجودهم في المسجد، إن من جهة المساحة أو الأوقات وغيرها، وسيعزز ذلك الوجود العسكري والاستخباراتي الإسرائيلي في البلدة القديمة ومحيط الأقصى.
- تكثيف مساعي ترسيخ التقسيم الزماني للأقصى بعدم السماح للمصلين بالدخول إليه أو إخراجهم منه خلال الاقتحامات، والتقسيم المكاني بمنع المصلين من الوجود في المنطقة الشرقية للأقصى، إضافة إلى رفع الأعلام الإسرائيلية في الساحات، والنفخ بالبوق، واستباحة جميع أبواب الأقصى والسعي إلى فتح أبواب جديدة للمقتحمين غير باب الغاربة، والعمل على تكثيف عمليات الاقتحام، من خلال رفع عدد المقتحمين في الفوج الواحد، وجعل الاقتحامات تتم بالتزامن وليس بالتتالي، وتخفيض مدة الانتظار أمام باب المغاربة.
- ستواصل سلطات الاحتلال استهداف منطقة المسجد الأقصى بالمشاريع التهويدية التي تهدد طابعها. وستعمل على توسيع المخططات التي تستهدف حائط البراق، والقصور الأموية، ومقبرة اليوسفية، وستواصل العمل في مشروع القطار الهوائي المعلق «التلفريك»، والقطار الخفيف، وتهويد باب الخليل، وزيادة عمليات الحفر أسفل المسجد الأقصى، لإضعاف أساساته وتعريضه لخطر الانهدام جراء أي هزة أرضية، إضافة إلى السعي إلى توسيع باب المغاربة الذي يقتحم المستوطنون الأقصى عبره.
- ما مع يشكله الوجود الفلسطيني السكاني في المدينة المحتلة من عقبة أمام مخططات الاحتلال الرامية إلى تغيير البنية الديموغرافية في المدينة المحتلة، سيعمل الأخير على تكثيف سياسات التهجير والهدم، خاصة في أحياء الشيخ جراح وسلوان، إضافةً إلى محاولاته توسيع حدود المدينة المحتلة ضمن مشروع «القدس الكبرى».



- ستمضي قدمًا أذرع الاحتلال في تنفيذ المزيد من عمليات إخلاء منازل الفلسطينيين ومنشآتهم وهدمها، بذريعة البناء من دون ترخيص، أو بزعم مليكتها لليهود، أو في سياق فرض العقوبة الجماعية على سكان القدس المحتلة، ولا سيما عائلات الشهداء ومنفذي العمليات ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه؛ في إطار تفريغ الأحياء الفلسطينية من سكانها وإحلال المستوطنين اليهود مكانهم، بهدف تغيير الطابع الديموغرافي للقدس.
- سيستمر الاحتلال في سياسة عزل الأحياء الفلسطينية وقطع تواصلها العمراني والسكاني، وقطع تواصلها مع المسجد الأقصى، وستتركز جهود الاحتلال على تفريغ حي الشيخ جراح من ساكنيه، وهدم بيوت حي البستان، وتهجير سكان الخان الأحمر.
- تصاعد القيود التي تفرضها قوات الاحتلال على المناسبات الدينيّة الإسلاميّة والمسيحية، وفرض تضييقات تؤثر في القادمين إلى المدينة المحتلة من مختلف المناطق الفلسطينية، والضفة الغربية المحتلة على وجه الخصوص.
- سيواصل الاحتلال تنفيذ مشاريع البنية التحتية الخاصة بالاستيطان، بهدف إضفاء الطابع اليهودي على الأحياء والمعالم العربية والإسلامية، وجذب المزيد من المستوطنين للسكن في المدينة، وفتح المجال أمام المزيد من السيطرة على أجزاء واسعة منها؛ من خلال تطوير شبكات المواصلات الضخمة التي تسهّل التنقل داخل أحياء المدينة من جهة أولى، وتربط المدينة بالمدن والمناطق الأخرى من جهة ثانية.
- سيشهد قطاع التعليم في القدس المحتلة محاولات جديدة للسيطرة على المزيد من المدارس، في سياق أسرلة القطاع، وجر المزيد من المدارس من خلال السيطرة المباشرة أو الإغراءات أو العقوبات لتدريس المنهاج الإسرائيلي، وهو ما يتسق مع محاولات الاحتلال رفع نسب الملتحقين بمنهاج «البجروت»، بالتوازي مع فرض المنهاج الفلسطيني المحرّف على المدارس الفلسطينيّة التي لا تتبع بلدية الاحتلال.
- ستقوم أذرع الاحتلال المختلفة وعلى رأسها بلديته في المدينة المحتلة، بفرض المزيد من الإجراءات والعقوبات بحق المقدسيين وحرمانهم من تطوير أحيائهم ومصالحهم، بهدف دفعهم إلى الهجرة خارج مدينة القدس؛



ومواصلة سياسة تجريد المقدسيين من هوياتهم وتقييد إقامتهم وإبعادهم عن المدينة، والعمل على سن المزيد من القوانين العنصرية التطهيرية بحقهم.

- على أثر إنهاء عمل وكالة «الأونروا» في القدس المحتلة وإغلاق مدارسها، ومؤسساتها المختلفة، واستهداف مؤسسات المجتمع الأهلي، سيشهد عام 2026 تفاقم معاناة الفلسطينيين في القطاعات المختلفة، وخاصة الخدمات الصحية والتعليمية، جراء استهداف الاحتلال ووكالة الأونروا، وفرض الحصار على المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

على مستوى الحراك الشعبي والمقاومة

- من المرجح أن تستمر وتيرة الاشتباكات والعمليات الفردية في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، في ظل استمرار سياسات الاحتلال التهويدية والاستيطانية والتضييق على الفلسطينيين، وهو ما يرفع احتمال أن نشهد موجة جديدة من المواجهة، في ظل غياب أي أفق سياسي.
- نقل الجهد الحربي والأمني الأساسي إلى الضفة الغربية، بعد حرب الإبادة الجماعية على غزة، وهو ما سيؤدي إلى شن المزيد من الحملات الأمنية المكثفة على الضفة الغربية، بهدف تفكيك أو إضعاف التشكيلات المسلحة فيها، ولكن هذا قد يستدعي أشكالاً وأنماطًا جديدة للمقاومة، ويدفع نحو انخراط أعداد ومناطق أخرى في العمل المقاوم.
- سيزيد الاحتلال من قيوده على الفلسطينيين، بتشديد قبضته الأمنية من خلال زيادة عدد الحواجز العسكرية، وتعزيز مراقبة الفلسطينيين باستخدام التكنولوجيا، وفرض قيود أمنية أشد على الحركة والتنقل، مع المزيد من القمع والعقوبات الجماعية مثل الهدم الممنهج للمنازل، والاعتقالات الجماعية، والإبعاد القسري لعائلات منفذي العمليات.
- ستعمق سياسات الاحتلال، ومشهدية القمع، واستمرار المقاومة في الضفة الغربية، من عزلة السلطة الفلسطينية لا سيما مع تصاعد الاستياء الشعبي من التنسيق الأمني، وتغول الاحتلال في مناطق الضفة المختلفة، وهو ما قد يفرض تحديات داخلية على استقرار السلطة وشرعيتها.



- زيادة عزلة الاحتلال قانونيًا ودبلوماسيًا فمن المتوقع أن تستمر وتيرة الإدانات الدولية للاحتلال، خاصة مع استمرار توسيع الاستيطان وسياسات العقاب الجماعي، وإن كان ذلك قد لا يترجم إلى إجراءات رادعة فورية.
- مع استمرار التوترات في القدس، قد تتحول المدينة إلى بؤرة صراع أكبر، وهذا ما يزيد من تعقيد المشهد السياسي الإقليمي والدولي.
- قد تشهد المقاومة في الضفة تطورًا نوعيًا في التكتيكات ونوعية الأسلحة (كما بدا من محاولة تصنيع الصواريخ)، رغم محاولات الاحتلال الحثيثة لإحباط ذلك، وهذا قد يغير قواعد الاشتباك لاحقًا.
- ستستمر سياسة احتجاز الجثامين لتكون أداة ضغط نفسي، وهذا قد يخلق تراكمًا من القهر قد يظهر في أشكال احتجاجية أو مقاومة أكثر حدة في المستقبل.

على مستوى المواقف العربية والإسلامية والإسرائيلية والدولية

- إنْ تواصلت أزمة القيادة الفلسطينية والتناقضات الواضحة في بعض التوجّهات والمواقف بين نهج السلطة، وقوى المقاومة والفصائل الفلسطينية الأخرى، بما في ذلك عرقلة تنفيذ اتفاقات وتفاهمات مبرمة لإدارة الوضع الفلسطيني بصفة جامعة؛ فإنّ ذلك سيؤدي إلى مزيد من إضعاف الموقف الفلسطيني عموماً وإحباط بعض فرص الاستجابة المنشودة للتحديات الماثلة في القدس وعموم قضية فلسطين، وتبديد فرص متاحة لتعزيز مساعي التحرر الفلسطيني من الاحتلال ومواجهة تهديداته المتعاظمة في عموم الأرض الفلسطينية.
- لا تبعث تجربة الاستجابة الرسمية العربية والإسلامية طوال حرب الإبادة الجماعية التي استهدفت قطاع غزة على التفاؤل مستقبلًا بجدارة هذه المواقف الرسمية على التعامل مع التهديدات والمخاطر المحدقة بالقدس والمقدسات وقضية فلسطين والمنطقة عموماً، ومن المتوقع أن تبقى المواقف الرسمية العربية والإسلامية حبيسة سقوف الشجب والاستنكار والعجز.



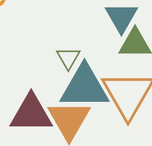
- سيكون العالم العربي والإسلامي مرشّحاً لموجات من الغضب على التوجهات العدوانية والتصعيدية التي يتوقع أن يُقدِم عليها الاحتلال مدعوماً من الإدارة الأمريكية.
- يبقى الواقع السياسي الداخلي لكيان الاحتلال عرضة لتقلّبات وهزّات وتصدّعات محتملة، خاصة مع الانقسام المجتمعي الواضح في بنية مجتمع الاحتلال، وتراكمات تأثير «طوفان الأقصى» وتفاعلاته في هذا الواقع.
- ستشكل إدارة دونالد ترمب التي تضم فريقًا من حاملي أفكار عقائدية وأيديولوجية جامحة، ومتحمسين للتهويد والاستيطان، تحديًا للقضية الفلسطينية والأمة العربية والإسلامية، ومصدرًا مقلقًا لمفاجآت ذات طبيعة صادمة لا يمكن استشرافها على وجه التعيين. والشيء الثابت في هذه المسألة أنَّ إدارة ترمب التي وفرت غطاء ودعمًا غير مسبوق لكيان الاحتلال ليواصل حرب الإبادة ضد قطاع غزة، ستوفر الغطاء نفسه لمواصلة التهويد والاستيطان وتصفية هوية القدس وتهجير أهلها.
- بسبب سياسات ترمب، قد نشهد تصدّعات في الأواصر التحالفية الغربيةوتمايزًا في السياسات والمواقف بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين في ما يتعلّق بقضية فلسطين. ومن المرجّح أن لا تنجرف أوروبا خلف ترمب في هذا الشأن، لكنّ ذلك لا يعني أنها ستتصدّى لتوجّهاته، إذ ستكتفي بعدم الموافقة عليها والامتناع عن مجاراتها من دون مواجهتها.
- سيتواصل التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني مع تأثيرات تراكمية يتوقّع أن تزداد فعاليتها في الضغط والتأثير والعمل الحقوقي والمدني عبر العالم، مع نموّ خبرات التشبيك والتحالف والتنسيق في هذا الاتجاه.
- سيتواصل الاتجاه التحريضي المناوئ للجهود التضامنية والتحركات المدنية وحملات المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات، وسيتبيّن تأثير التشريعات والإجراءات والخطوات المقيِّدة لحرية التعبير المناهض للاحتلال في عدد من البلدان الغربية.



التوصيات

السلطة الفلسطينية ومنظّمة التحرير الفلسطينية

- أمام تصاعد مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال في غزة والضفة والقدس، وما تعرض له الفلسطينيون خلال العامين الماضيين من إجرام ومجازر، وخاصة في قطاع غزة ومن ثم في الضفة الغربية، من واجبً السلطة الفلسطينية المضي في مشروع يرأب صدع الشعب الفلسطيني، محتضنة المقاومة والفصائل المشتبكة مع الاحتلال، وإنهاء كل الآمال التي تعلقها على مسار أوسلو في التسوية الكارثية، خاصة أن حصيلة العدوان على غزة هي الأسوأ منذ النكبة.
- لا بدّ من أن توقف السلطة كل أشكال التنسيق الأمني مع الاحتلال، وأن يكون وقفًا حقيقيًا ومباشرًا، لا وقفًا صوريًا، خاصة مع استخدام الاحتلال التنسيق الأمني لقمع المقاومين وملاحقتهم وقلتهم.
- الدفاع عن المسجد الأقصى المبارك ومكوناته البشرية، لمواجهة المخططات التي تسعى إلى تحقيقها أذرع الاحتلال المختلفة، فلا يمكن أن تظل السلطة تنأى بنفسها مكتفية ببيانات الشجب، ومنسحبة من أي دور لها في دعم المقدسيين ومواجهة الاحتلال وأذرعه.
- على الرغم من عضوية السلطة في العديد من المنظمات الدولية، فإن أداءها أقل بكثير من مساحة الممكن، وخاصة أمام الجرائم الكثيرة التي جرت في الضفة الغربية والقدس المحتلتين في الأشهر الماضية، وهي قضايا تستوجب من السلطة أن ترفعها إلى الأطر والمنظمات الدولية، وأن تصدّرها لتكون واحدة من ملفات الضغط على الاحتلال، خاصة تلك المعنية بالحفاظ على الهوية التاريخية والحضارية لمدينة القدس، وهذا سيساعد في تحويل هذه المساحة إلى واحدةٍ من عوامل القلق الدائم للاحتلال، وتسليط المزيد من الضوء على جرائمه أمام المجتمع الدولي.
- على السلطة تحمُّل مسؤولياتها ووقف الملاحقة السياسية، وفتح تحقيقات



مستقلة وشفافة في حالات القتل والتعذيب والإخفاء القسري، وإعادة النظر في سياساتها الأمنية التي تفضي إلى تفكيك النسيج الوطني، وتهدد الحريات الأساسية.

- ضرورة دعم المقدسيين في قطاعاتهم الحياتية، وخاصة أصحاب المنازل المهدمة لئلا يضطروا إلى الخروج من المدينة المحتلة، إلى جانب فئة التجار في القدس، الذين تضرروا في السنوات الماضية بفعل سياسات الاحتلال والإغلاقات المتكررة.
- تقديم الدعم السياسي والقانوني للفلسطينيين، ممن يتعرضون لمخاطر الطرد من منازلهم وأحيائهم، أو الذين تعتقلهم سلطات الاحتلال من مختلف المناطق المحتلة، فإن ترك هذه الفئات من دون أي دعم، سيسمح للاحتلال بفرض المزيد من التضييق عليهم.

قوى المقاومة والفصائل الفلسطينية

- لقد قدمت المقاومة الفلسطينية تضحيات كبيرة دفاعًا عن القدس والأقصى، وأشعلت من أجل ذلك معركة «طوفان الأقصى»، والمطلوب أن يكون هناك أقصى استثمار ممكن لمكاسب الطوفان، وأن تترسخ مكانة القدس بوصفها عنوان الصراع الذي لم ينتهي ما دام الاحتلال جاثمًا على صدرها.
- التفاعل الحثيث مع تطورات الأحداث في المسجد الأقصى المبارك، وإبقاء الأقصى في قلب خطابها الإعلامي وأدائها الميداني، وأن يكون لها دورٌ أكبر في حشد الجماهير للرباط في المسجد، عبر مشاركة مناصري هذه الفصائل وأعضائها في الرباط داخل المسجد الأقصى، وخاصة بالتزامن مع الأعياد اليهودية، ودعم المبادرات الشعبية لحشد المزيد من المرابطين، وهذا ما يسهم في قطع طريق الاحتلال للاستفراد بالمسجد الأقصى.
- تسخير أدوات الفصائل الإعلامية ونوافذها وإطلالاتها لنشر الوعي بالمخاطر المحدقة بالمسجد الأقصى والقدس، وتحويل هذه الأدوات إلى منابر تسلط الضوء على واقع الأقصى، وخطط الاحتلال الرامية إلى تقسيمه.

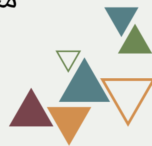


الجماهير الفلسطينية

- من المهم أن يكسر الشعب الفلسطيني في الضفة والقدس والأراضي المحتلة عام 48 القيود التي فرضتها سلطات الاحتلال، وأن يستعيد دوره الجبار في مواجهة الاحتلال، لئلا يستفرد الاحتلال بقطاع غزة.
- التنبه لما يحاول الاحتلال تنفيذه في القدس عامة، وفي المسجد الأقصى خاصة، من إفراغ المسجد من المصلين، والسماح للمستوطنين بأداء الصلوات اليهودية العلنية، وهذا ما يرفع سقف مسؤولية الجماهير الفلسطينية القادرة على الوصول إلى المسجد الأقصى، خاصة في الأوقات التي تتزامن فيها الأعياد اليهودية مع الأعياد الإسلامية.
- عرقلة محاولات الاحتلال استهداف المنطقة الشرقية للأقصى، وخاصة مبنى مصلى باب الرحمة، فالاحتلال ما زال يحاول ضرب مكاسب هبة باب الرحمة، وإعادة إغلاق المصلى، في سياق مطامعه التهويدية التي تضع هذا الجزء من الأقصى نصب خططها.
- تكثيف الوجود الجماهيري في ساحات المدينة المحتلة، ولا سيما ساحة باب العمود، خاصة في شهر رمضان، لمنع الاحتلال من وضع يده على هذه الساحات، ومن إقامة فعاليات تهويدية داخلها.

الأردن

- التصدي بحزم لمحاولات الاحتلال تقويض الدور الأردني في القدس والمسجد الأقصى، وخوض معركة على مختلف الصعد لمنع الاحتلال من قضم صلاحيات الأوقاف الإسلامية والتدخل في شؤون المسجد الأقصى.
- حماية العنصر البشري الإسلامي في الأقصى، من خلال توفير الحماية القانونية والمالية اللازمة لمن يتعرض للاعتقال والإبعاد وخاصة من حراس المسجد الأقصى، وموظفي دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، وعدم ترك المصلين والمرابطين وحيدين في مواجهة تغول الاحتلال وأدواته الأمنية، وهذا ما يسهم في رفد الأقصى بالمزيد من المرابطين نتيجة عدم تركهم منفردين في مواجهة منظومة الاحتلال الأمنية.



- تحصين دور الأوقاف الإسلامية في القدس عبر التحامها مع الجماهير المقدسية، وهي خطوة ضرورية على أثر اللبس الذي يحدثه سلوك الأوقاف أحيانًا، وضرورة عدم ركون الأوقاف للدور الوظيفي الإداري فقط، بل التماهي مع ما لدى الجماهير من سقفٍ مرتفع، ومطالب محقة، على غرار إعادة فتح مصلى باب الرحمة، وما جرى في هبة باب الأسباط.
- استنفار الأردن أدواته الدبلوماسية والقانونية في مختلف المحافل الدولية، لفضح الاحتلال، خاصة أن للأردن دورًا كبيرًا في الكثير من القضايا في القدس المحتلة، ابتداءً بالمسجد الأقصى المبارك، وليس انتهاءً بقضة أهالي حي الشيخ جراح، ويمتلك الأردن الكثير من الأدوات إلى جانب كونه المشرف على شؤون المقدسات في القدس، وآخر سلطة سياسية كانت موجودة في القدس قبل احتلالها عام 1967.
- احتضان المبادرات والجهود الشعبية في القدس المحتلة، وهذا سينعكس على الموقف الأردني إيجابًا، وسيعطيه زخمًا إضافيًا لدعم حقه بحماية المقدسات، خاصة أمام تراجع المواقف العربية والإسلامية.

الحكومات العربيّة والإسلامية

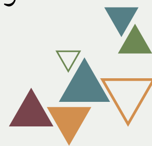
- أمام حالة الاهتمام العالمي بالقضية الفلسطينية، لا بدّ للنظام الرسمي العربي والإسلامي أن يوقف مسار خذلان الشعب الفلسطيني، وأن يعمل على إغاثة الفلسطينيين في قطاع غزة، ويدعم جهود مقاومة الاحتلال.
- الوقوف في وجه مخططات الاحتلال الرامية للسيطرة على الأقصى، وتثبيت المستوطنين داخله، وتشكيل جبهة دعم لمواجهة أطماع الاحتلال.
- تجريم كل المشاركات والأفعال التطبيعية مع الاحتلال، عبر إقرار قوانين تحظر إقامة أي علاقات مع المحتل، أو المشاركة معه في أي محافل ذات طابع سياسي، أو معرفي، أو رياضي أو فني، وملاحقة المطبعين بالوسائل كافة.
- من الضرورة بمكان تقديم الدعم المباشر والسخي للمشاريع التي تعنى بعمارة المسجد الأقصى، ورفد المرابطين بالرعاية القانونية والمالية اللازمة، خاصة الفئات التي تتعرض للاعتقال والإبعاد باستمرار، إضافةً إلى إيجاد حلول مالية مباشرة للذين يتعرضون لهدم منازلهم في القدس المحتلة.



- إلغاء الأنظمة العربية والإسلامية قيودها على العمل الخيري، والمؤسسات العاملة للقدس وفلسطين، في سياق السماح لأصحاب رؤوس الأموال والشعوب بتقديم الدعم المباشر للمقدسيين، وإعادة طرح الصناديق الوقفية وتبني مشاريع في القدس المحتلة.
- توفير الدعم للقطاعات الحياتية للفلسطينيين، وخاصة قطاعي التعليم والصحة، وهي قطاعات يمكن أن توفر للمقدسيين مظلة رعاية تقيهم الوقوع فريسة منظومات الاحتلال.
- الإيعاز إلى وسائل الإعلام لتحضر القدس على أجنداتها الإعلامية بتغطية مناسبة، وألا تبقى التغطية الإعلامية لما يجري في القدس رهينة تصاعد الأحداث فقط.

القوى والأحزاب والهيئات الشعبية

- استعادة الفعل الشعبي لنصرة الشعب الفلسطيني، وتشكيل جبهة لكسر الحصار عن قطاع غزة، ورفعحجم المساعدات التي يحتاج إليها، والتصدي لمخاطر التطبيع، ومساعي بعض الأنظمة إلى التماهي مع مخططات الاحتلال وداعمته أمريكا.
- لا يمكن أن تكون المدن العربية والإسلامية هادئة، بالتزامن مع المظاهرات المليونية التي تشهدها العواصم الغربية ومدن العالم، فيجب على القوى الفاعلة في الأمة، أن تحيي الشارع العربي بزخم المظاهرات والفعاليات، وأن توجه رسائل الدعم والنصرة للمقاومة وفلسطين بكل الوسائل الممكنة.
- على القوى الفاعلة في الأمة أن تعمل على إعادة تثبيت المقاومة على أنها حق لكل الشعوب المظلومة، والشعب الفلسطيني في مقدمتها، ولا تقبل أن توصم المقاومة الفلسطينية بالإرهاب وغير ذلك من اتهامات باطلة.
- عدم الاكتفاء بحصر التفاعل مع الأحداث في القدس والأقصى في المنصات الإلكترونية، بل تعزيز الفعل الميداني الذي له دور مؤثر في إيصال الرسائل والتفاعل مع ما يجري في القدس والأقصى.

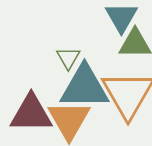


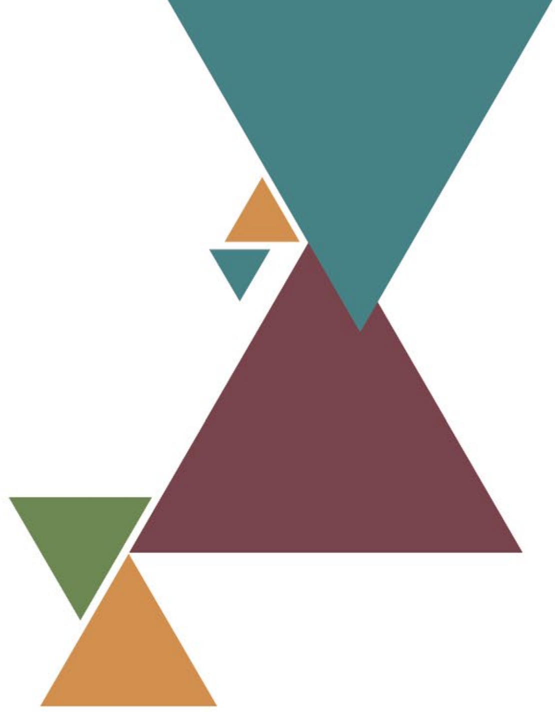
- أمام ازدياد مخاطر التطبيع والسائرين فيه، على الشعوب العربية والإسلامية لا بد من المزيد من الضغوط على الحكومات لوقف التطبيع، وعدم الانخراط في تنفيذ مؤامرات تصفية القضية الفلسطينية، فما زالت الشعوب قادرة على لجم التسارع الرسمي صوب الاحتلال.
- على الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني العمل على تأطير جهودها لنصرة القدس والأقصى، وأن يكون في كل بلد عربي وإسلامي إطار يجمع هذه الأطياف تحت مظلة العمل للقدس، وهذا ما يرفع من قدرة هذه الجهات على الانتشار والتأثير، والتشبيك مع المؤسسات والروابط العالمية، لتصدير قضية القدس والأقصى إلى أطر أوسع وفضاءاتٍ جديدة.
- توجيه الدعاة والإعلاميين والفنانين والمؤثرين ممن يمتلك قاعدة جماهيرية كبيرة على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، إلى المشاركة في الحملات ذات الصلة بدعم المقدسيين، والإضاءة على ما يقوم به الاحتلال من جرائم بحق المقدسيين والمقدسات.
- في هذه المرحلة الخطيرة يبرز دور أساسي للأحزاب والمؤسسات والمثقفين والإعلاميين والحقوقيين والسياسيين والشباب والنساء؛ فعليهم تُعقد راية الأمل في الأمة بعد تقاعس الأنظمة وهذا يتطلب تبني فعاليات مستمرة، والمبادرة الدائمة لتنفيذ مشاريع وبرامج تخدم القدس، وتنسيق الجهود.
- إطلاق برامج تدريب للشباب العربي والإسلامي حول الدفاع المعرفي والإعلامي والقانوني عن القدس والأقصى، وتحويلهم إلى «سفراء للرواية الفلسطينية».
- بناء شراكات دولية مع حركات التضامن العالمية التي برزت بعد حرب غزة، وربطها مباشرة بملف القدس والأقصى.
- تحفيز الجاليات الفلسطينية والعربية في الغرب، لتكوين لوبي سياسي إعلامي اقتصادي لمواجهة مزاعم الاحتلال وسرديته ومخططاته، ودعم المشاريع الوقفية والتنموية في القدس، ومختلف المبادرات القانونية والحقوقية.
- إطلاق صناديق استثمارية وقفية شعبية لدعم المقدسيين، خاصة في مجالات التعليم والإسكان ومواجهة الاستيلاء على العقارات.



الشباب والمؤثرون والإعلاميون والمفكرون، وكل فرد في الأمة

- تطوير محتوى رقمي متجدد باللغات الأجنبية يفضح سياسات التهويد، مع التركيز على نشر اعتداءات الاحتلال وانتهاكاته في القدس والأقصى.
- استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والوسائط المتعددة لمواجهة الدعاية الإسرائيلية التي تُظهر هدم الأقصى وبناء «المعبد»، عبر إنتاج مواد مضادة تبرز الرواية الفلسطينية الإسلامية الأصيلة.
- إطلاق حملات مقاطعة موجهة ضد الشركات الإسرائيلية أو الداعمة للاحتلال، وربطها مباشرة بانتهاكات الاحتلال في القدس، بما يعزز تأثير المقاطعة.







الإدارة العامة
شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان
info@alqudsmail.org
www.qii.media